الفصل العاشر: ادعاءات تتعلق بالمضايقات الإعلامية

أولا: ملخص الوقائع

١٥٨٧- يتناول هذا الفصل مسألة قيام وسائل الإعلام الوطنية أو الدولية بنشر أو بث أي خطاب مفعم بالكراهية أو التحريض على العنف في البحرين خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١ من عدمه. كما يستكشف ما إذا كانت المواد التي نشرتها أو بثتها وسائل الإعلام أدت إلى وقوع أي أعمال غير قانونية في البحرين خلال تلك الفترة. ولغرض إجراء هذا التحليل، فإنه يكون من المهم أن نفرّق بين الخطاب المفعم بالكراهية والتحريض على العنف وغيرهما من أشكال التعبير مثل التغطية الواقعية والتحليل السياسي وعبارات السب واللغة التحريضية، بل والأخطاء المتعلقة بالوقائع، بحيث لا يحدث تعدٍ على الحق في حرية التعبير.

١٥٨٨- تتألف وسائل الإعلام المطبوعة في البحرين من سبع صحف يومية هي: صحف أخبار الخليج، والأيام، والبلاد، والوطن، والبحرين تريبيون، وجَلف ديلي نيوز، والوسط. وهناك أيضًا عدد من المطبوعات المتنوعة التي لا تنشر تغطيات أو تعليقات سياسية، وبالتالي فهي لا تدخل ضمن نطاق هذا الفصل. ولا توجد صحف تصنف باعتبارها من صحف المعارضة من بين الصحف السبعة سوى صحيفة واحدة هي صحيفة الوسط، حيث يمكن تصنيف الصحف الست الباقية باعتبارها صحفا موالية للحكومة ومملوكة لشخصيات تربطها علاقات وطيدة بحكومة البحرين.

١٥٨٩- كما يخضع البث الإذاعي والتلفزيوني في البحرين لسيطرة هيئة إذاعة وتلفزيون البحرين، وينسحب الأمر ذاته على وكالة أنباء البحرين التي تخضع لسيطرة الدولة[٧٧٣].

١٥٩٠- وقد غطي عدد كبير من الصحفيين والمراسلين والمصورين الوطنيين والدوليين الأحداث التي وقعت في البحرين خلال فبراير ومارس ٢٠١١. وكان هؤلاء الإعلاميون حاضرين في دوار مجلس التعاون الخليجي ومجمع السلمانية الطبي وغيرهما من المواقع المتعددة التي شهدت المظاهرات.

١٥٩١- وألقي القبض على عدد من الإعلاميين وخضعوا للسؤال خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١. وتوفي اثنان من الصحفيين أثناء توقيفهم لدى الشرطة أو جهاز الأمن الوطني[٧٧٤].

---

٧٧٣ مؤسسة إنترنيوز، *دراسة في قوانين وسياسات الإعلام في الشرق الأوسط والمغرب العربي*: البحرين، إنترنيوز (يونيو ٢٠٠٣) http://www.internews.org/regions/mena/amr/bahrain.pdf، تاريخ الزيارة ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

٧٧٤ انظر المبحث الأول من الفصل السادس الخاص بحالات الوفاة: زكريا العشري وعبد الكريم فخراوي. وراجع أيضًا المبحث الخامس من الفصل السادس.

١٥٩٢- وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١، تعرضت مكاتب ومطابع صحيفة الوسط للهجوم والتخريب[٧٧٥]. واضطرت الصحيفة مؤقتًا للتوقف عن الصدور ونقل مكاتبها. وألقي القبض على السيد/ عبد الكريم فخراوي، أحد مؤسسي الصحيفة وعضو مجلس إدارتها، والذي توفي أثناء توقيفه بعد أسبوع تقريبًا من القبض عليه. وبعد هذا الهجوم، لم تنشر الصحيفة طبعة يوم الأحد وحظرت حكومة البحرين موقعها على شبكة الإنترنت. وأوقفت هيئة شئون الإعلام في البحرين عمل صحيفة الوسط بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١١ في أعقاب البرنامج الذي بُث على شاشة تلفزيون البحرين الذي تسيطر عليه الدولة متضمنًا ادعاءات بأن الصحيفة كانت قد نشرت "أنباءً وصورًا كاذبة" في الطبعات المنشورة بتاريخ يومي ٢٦ و٢٩ مارس ٢٠١١. ولم يُسمح للوسط بنشر طبعة يوم ٣ أبريل. وسمحت هيئة شئون الإعلام لها باستئناف النشر في ٤ أبريل ٢٠١١، ولكن لم يسمح لها بالنشر إلا بعد إجبار رئيس تحريرها ورئيس مجلس إدارتها ومحرر الأخبار المحلية بها على الاستقالة.

١٥٩٣- وقد تلقت اللجنة من حكومة البحرين ومن جمعيات المعارضة أمثلة من المقالات ولقطات الفيديو التي نشرتها أو بُثتها وسائل الإعلام الوطنية خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وفضلاً عن ذلك، قدمت الهيئة أمثلة من الكتابات ولقطات الفيديو التي نشرتها أو بثتها وسائل الإعلام العالمية المختلفة[٧٧٦].

ادعاءات بمضايقة الصحفيين الموالين للحكومة والتشهير بهم

١٥٩٤- تلقت اللجنة عددًا من الإفادات من الصحفيين تفيد أنهم تعرضوا للمضايقات أو للتشهير بهم بسبب آرائهم المؤيدة للحكومة. وأفاد عدد من كتاب الأعمدة والصحفيين العاملين في أخبار الخليج والأيام والبلاد والوطن وبعض منهم يعتبرون أنفسهم "معادين للمحتجين"، أنهم تعرضوا للتشهير، كما تعرضوا لمضايقات وتهديدات من أشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي. حيث عُممت على شبكة الإنترنت قائمة بأسماء وصور الصحفيين البارزين الموالين للحكومة، تحت عنوان "قائمة العار"، كما نُشرت تلك القائمة على مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية[٧٧٧]. وتضمنت القائمة أسماء عدد من الصحفيين واتهامات بأن حكومة البحرين قد اشترتهم، وأنهم "عملاء الحكومة". بالإضافة إلى ذلك، ادعى صحفيان على الأقل أنهم

---

٧٧٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، البحرين: البحرين: ينبغي إسقاط التهم الموجهة لرئيس تحرير صحيفة يومية مستقلة (١١ أبريل ٢٠١١)، http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11-0 بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١١.

٧٧٦ أجرت اللجنة لقاءات مع رئيس التحرير وممثلين عن الصحف البحرينية المذكورة أعلاه.

٧٧٧ الفيس بوك، قائمة العار البحرينية، http://ar-ar.facebook.com/BahrainListOfShame تاريخ الزيارة ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

تلقوا مكالمات هاتفية من أشخاص مجهولين يهددونهم بالقتل. واضطر هؤلاء الصحفيون إلى اتخاذ تدابير أمنية لحماية أنفسهم وأسرهم، بما في ذلك تغيير محال إقامتهم[٧٧٨].

١٥٩٥- وقد أجرت لجنة التقصي لقاء مع رئيس نقابة الصحفيين البحرينية، حيث ادعى أن "قائمة العار" كانت مثالاً على التشهير والتحريض على الكراهية والعنف[٧٧٩]، كما قيل إن "قائمة العار" كانت تستهدف عددًا من الصحفيين وصفتهم بالمدافعين عن الحكومة مع استخدام لغة تحريضية، بل تنطوي على إهانة وسب إلى حد ما.

ادعاءات بمضايقة الصحفيين المعارضين للحكومة والتشهير بهم

١٥٩٦- تلقت اللجنة أيضًا عددًا من الإفادات عن وقوع أعمال مضايقة للصحفيين المعارضين للحكومة والتشهير بهم. وضمت هذه الادعاءات ما مفاده أن قناة العربية بثت أسماء العديد من الصحفيين واتهمتهم بالمشاركة في الاحتجاجات والاضطرابات المدنية. وفضلاً عن ذلك، هدد عدد من المجموعات على صفحات الفيس بوك الصحفيين الذين نشروا مقالات تدعم جماعات المعارضة أو المحتجين أو تنتقد حكومة البحرين أو الجماعات الموالية للحكومة[٧٨٠]. كما عُممت "قائمة عار" ثانية على شبكة الإنترنت. وحوت هذه القائمة أسماء محتجين معارضين للحكومة ومنتقدين آخرين للنظام[٧٨١].

١٥٩٧- كما كان هناك عدد من الادعاءات المتعلقة بالتشهير والتحريض من إحدى المجموعات على موقع تويتر يطلق عليها "**Harghum**"[٧٨٢]. حيث نشرت أسماء وصور لمن قيل إنهم متظاهرين، بل ونشرت في بعض الأحيان عناوين المحتجين، وأرقام هواتفهم وأماكن وجودهم الحالية. وفي إحدى المرات، نشرت صورة لأحد المحتجين مع تعليق يسأل عن اسمه، فرد مستخدم أخر ناشرًا المعلومة المطلوبة. وذكر شهود للجنة أن الأشخاص الذين ذكرت مجموعة "**Harghum**" أسماءهم أو حددت هويتهم كانوا يتجنبون النوم في منازلهم خوفًا من وقوع هجمات عليهم. كما قيل إن مجموعة "**Harghum**" روجت لاستخدام "الخط الساخن" لوزارة الداخلية حيث يمكن للناس الاتصال من أجل تقديم بلاغات عن المشاركين في النشاط المناهض للحكومة.

---

٧٧٨ قدمت إفادات بهذا الشأن إلى اللجنة.

٧٧٩ أجريت اللقاءات في مقر اللجنة بالمنامة، بمملكة البحرين بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

٧٨٠ قناة تلفزيونية إخبارية سعودية، تتخذ من مدنية دبي للإعلام بالإمارات العربية المتحدة مقرا لها.

٧٨١ قائمة الخونة في مملكة البحرين، http://www.b4bh.com/vb/showthread.php?t=159795 تاريخ الزيارة ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

٧٨٢ تويتر، http://twitter.com/#!/7areghum تاريخ الزيارة ١١ نوفمبر ٢٠١١.

١٥٩٨- وتلقت إحدى الصحفيات البحرينيات مكالمة هاتفية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١١ من هيئة شئون الإعلام تخبرها بنبأ فصلها من العمل. ولم تُبلغ الصحفيّة بأي سبب رسمي يُسوّغ فصلها. ثم اكتشفت في وقت لاحق أن اسمها قد أدرج في قائمة تحمل عنوان "خونة الوزارة"، جرى تعميمها على مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية. كما رفضت الهيئة تجديد ترخيص صحفيّة بحرينية بارزة أخرى كانت تعمل صحفيةً مستقلةً لدى وكالة أسوشيتد برس؛ حيث تعرّضت مرارًا للمضايقات والتشهير في الصحف الوطنية، وعلى شاشة تلفزيون البحرين وعلى مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية. وتلقت أيضًا تهديدات بالقتل في شكل رسائل وصلت إلى منزلها.

١٥٩٩- وذكرت لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية غير حكومية، أن العديد من الصحفيين الذين كانوا ينتقدون حكومة البحرين تعرضوا لحملة مضايقات وترهيب من السلطات في البحرين. كما وثّقت لجنة حماية الصحفيين عشرات من حالات توقيف الصحفيين في البحرين، ووفاة صحفيَين اثنين أثناء التوقيف، وتوقيف المدونين المنتقدين للحكومة لفترات طويلة، وإغلاق الصحيفة اليومية المستقلة الأولى في البلاد، والترحيل التعسفي، وإنشاء لوحات إعلانية وعمل إعلانات برعاية الحكومة تهدف إلى تلطيخ سمعة الصحفيين والناشطين، وعدد كبير من الاعتداءات البدنية على الصحفيين[٧٨٣].

١٦٠٠- وقد تلقت اللجنة أيضًا عددًا من التقارير التي ادعت طرد الصحفيين من الصحف الوطنية بسبب حضور مظاهرات فبراير ومارس ٢٠١١ وتقديم تقارير صحفية عنها. وادعى بعض الصحفيين تعرضهم للفصل حتى لو كانوا قد كلفوا من رؤسائهم بحضور الأحداث وتقديم تقرير عنها.

١٦٠١- وكانت أحدى الصحفيات في جريدة الوطن قد خضعت للتحقيق معها بمعرفة إدارة الموارد البشرية بالصحيفة وسُئلت عما إذا كانت قد حضرت الاحتجاجات في دوار مجلس التعاون الخليجي. وبتاريخ ٩ أبريل ٢٠١١، أجبرها المشرفون عليها على الاستقالة، ولم تعط أي سبب يُسّوغ فصلها. ثم أخبرها زميل سابق في وقت لاحق أنه علم بأن فصلها كان بسبب شكوى عضو في البرلمان لمحررها عن مضمون الأخبار أنها كانت تنشرها على صفحتها الشخصية على الفيس بوك.

---

٧٨٣ البيان الصحفي الصادر عن لجنة حماية الصحفيين: نداء إلى البحرين لوقف مضايقة الصحفيين الناقدين لها (١٩ يوليو ٢٠١١)، http://cpj.org/2011/07/cpj-calls-on-bahrain-to-end-harassment-of-critical.php بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١١. ويتفق هذا الأمر مع الإفادة المقدمة إلى اللجنة من منظمة مراسلون بلا حدود بالمملكة المتحدة، أكتوبر ٢٠١١.

١٦٠٢- وألقي القبض على صحفي يغطي الأحداث لصالح وكالة الأنباء الألمانية والوكالة الأوروبية للتصوير الصحفي حينما كان يلتقط صورًا لاحتجاج يوم ١١ مارس ٢٠١١. ثم تم سؤاله وأخلي سبيله بعد ساعة واحدة. ثم قُبض عليه ثانية بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١١ واقتيد إلى مركز الشرطة ومكث فيه لمدة ساعتين، تعرض خلالهما للضرب أكثر من مرة. كما تعرض لتهديد ومضايقات على تويتر ووُصِف بأنه عميل إيراني.

١٦٠٣- وطلب من إحدى الصحفيات اللاتي كن يغطين الأحداث لصالح وكالة "فرانس ٢٤" وراديو "مونت كارلو" الحضور إلى مركز الشرطة لسؤالها بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١١. ونسبت لها تهمة المطالبة بإسقاط النظام، إلا أنها نفت تلك التهم بشكل صريح. وادعت أن المحققين أهانوها وسبوها، وسألوها عن التقارير الصحفية التي كانت تكتبها لوسائل الإعلام العالمية، كما ادعت تعرض عدد من ضباط الشرطة لها بالركل والضرب بخرطوم مطاطي مرارًا وتكرارًا. وعلاوة على ذلك، ادعت تعرضها للصعق بالكهرباء على ذراعها، وسكب البول على وجهها، وحشر حذاء في فمها ووضع رأسها في المرحاض لمحاكاة الإحساس بالغرق. وفي نهاية التحقيق، أكرهت على التوقيع على ورقة لم يُسمح لها بقراءتها. ثم قَدمت الصحفية بعد ذلك شكوى إلى وزارة الداخلية. وبتاريخ ٢٤ مايو، فحصها أطباء من منظمة أطباء بلا حدود في البحرين، وبعدها سافرت إلى باريس لتلقي العلاج الطبي[٧٨٤].

الادعاءات بانحياز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة وتحريضها على الكراهية والعنف

١٦٠٤- قدمت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عددًا من الادعاءات ضد وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة والموالية للحكومة بشأن عدم الحيادية، والتحريض على العنف ضد أنصار المعارضة واستخدام لغة مهينة أو تحريضية[٧٨٥]. وادعت جمعية الوفاق أن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة كانت منحازة بشأن الاحتجاجات التي وقعت في فبراير ومارس ٢٠١١[٧٨٦]. ووفقًا لما أفادت به جمعية الوفاق، قدم تلفزيون البحرين صورة غير دقيقة ومنحازة للأحداث التي وقعت في جامعة البحرين بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١١. فعلى وجه الخصوص، ادعى تلفزيون البحرين أن الطلاب الشيعة هم الذين هاجموا الطلاب السُنّة، في

---

٧٨٤ قدمت الشاكية للجنة التقصي تقريراً صادراً عن منظمة أطباء بلا حدود أثناء لقائها مع أحد السادة محققي اللجنة بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١. راجع المبحث الذي يحمل عنوان "انطباعات" في تقرير منظمة أطباء بلا حدود، والذي أشار إلى أنه بإجراء الفحص الطبي وجد أن الإصابات تتفق مع ما تحدثه عادة عدة صدمات قوية بأشياء رفيعة (سوط أو عصا) وعريضة (قبضة يد أو حذاء) تعرضت لها المصابة خلال الثمانية والأربعين ساعة الأخيرة.

٧٨٥ عقد الاجتماع الأول بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١١ بينما عقد الثاني بتاريخ ٢٩ أكتوبر وعقد الثالث بتاريخ ٣١ أكتوبر٢٠١١.

٧٨٦ تقرير جمعية الوفاق، (مضايقات وسائل الإعلام ضد المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات العامة)، المؤرخ في ١٠ نوفمبر ٢٠١١، وهو محفوظ لدى لجنة التقصي.

حين أن الطلاب الموالين للحكومة هم الذين هاجموا الطلاب المحتجين دون تدخل من أمن الجامعة وفقًا لما ذهبت إليها جمعية الوفاق[٧٨٧]. كما ادعت أن تلفزيون الوصال صرح كذبًا بأن السيد/ حسن بو حميد لم يطلق عليه النار من قوات الأمن، على الرغم من أن حكومة البحرين قد اعترفت بإطلاق قوات الأمن النار عليه[٧٨٨].

١٦٠٥- كما ادعت جمعية الوفاق أن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة صورت الاحتجاجات كحركة طائفية وصورت المحتجين كراغبين في استيراد الثورة الإيرانية[٧٨٩]. كما ادعت جمعية الوفاق أن تلفزيون البحرين بث برنامجًا تلفزيونيًا يسمى "الراصد" محرضًا على العنف والكراهية ضد المحتجين والطائفة الشيعية جميعها[٧٩٠]. وضم البرنامج عدة حلقات جرى خلالها مناقشة أحداث فبراير ومارس ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فقد ذكر البرنامج أسماء المحتجين من مختلف الفئات، مثل الصحفيين والرياضيين وأفراد الطاقم الطبي بمجمع السلمانية الطبي[٧٩١]. وخلال هذه البرامج، عُرضت صور لمتظاهرين وصفوا بأنهم خونة ولهم صلات بإيران وأنهم عبء على المجتمع البحريني. وقد أبُلغت اللجنة بأمر القبض على بعض الأشخاص الذين ذكرت أسماؤهم في برنامج الراصد بعد ذلك[٧٩٢]. واطلعت اللجنة أيضًا على لقطات فيديو أخرى، يظهر فيها محتجون يقذفون قنابل مولوتوف ويشير المعلق إلى أن هذه الأعمال تعبر عن معتقداتهم وأنه ينبغي للجمهور أن يتصرفوا على هذا النحو. وعرض الفيديو أيضًا نصًا منسوبًا إلى أحد "علماء الشيعة" جاء فيه أن واحدا "منا" أفضل من مائة ألف "منهم[٧٩٣]."

١٦٠٦- ومضت جمعية الوفاق في الادعاء بأن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة بثت مواد تُحرض على كراهيتها[٧٩٤]. كما عُرض على اللجنة شريط فيديو لبرنامج الوصال التلفزيوني يظهر فيه عضو في تجمع الوحدة الوطنية يعرض معلومات تفيد حدوث تغطية إعلامية كاذبة من وسائل الإعلام المعارضة. وكان عنوان البرنامج التلفزيوني "الوفاق تستخدم وسائل الإعلام لنشر

---

٧٨٧ نفت جامعة البحرين هذا الادعاء. راجع الفصل السابع، المبحث الخامس، الخاص بفصل الطلاب.

٧٨٨ يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=HzNY8uYfaqM تاريخ الزيارة ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

٧٨٩ تقرير جمعية الوفاق، (مضايقات وسائل الإعلام ضد المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات العامة)، المؤرخ في ١٠ نوفمبر ٢٠١١. و(استهداف الرياضيين عقابًا على ممارسة حقهم في التعبير والرأي والتجمع السلمي) المؤرخ في ٩ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩٠ يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=HXd6UQ5MAds تاريخ الزيارة: ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩١ قدم أحد أفراد الطاقم الطبي السابقين بمجمع السلمانية الطبي ادعاءات كثيرة تتعلق بمضايقات وسائل الإعلام. ويشير الشاكون بصفة خاصة إلى برنامج الراصد، وذكروا أنه تورط في إهانتهم والتشهير بهم، ولا سيما عن طريق ذكر أسمائهم وإعطاء صورة منحازة للأحداث في المستشفى.

٧٩٢ على سبيل المثال، أشير إلى أحد الرياضيين في الحلقة التي عرضت بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١١ وقبض عليه في ٥ أبريل ٢٠١١.

٧٩٣ يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=x3sdFp7Hh4M&feature=related تاريخ الزيارة: ١٤ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩٤ تقرير الوفاق، *Harassment by media channels of persons taking part in protests and demonstrations* (10 Nov 2011).

أكاذيبها"[٧٩٥]. بالإضافة إلى ذلك، عُرض على اللجنة عددٌ من مقاطع الفيديو التي صَوَر فيها تلفزيون الوصال زعيم الوفاق السيد الشيخ/ علي سلمان والسيد/ علي المشيمع كشياطين[٧٩٦].

الادعاءات بكذب أو انحياز تقارير التغطيات الإعلامية المعارضة للحكومة

١٦٠٧- قدمت حكومة البحرين عددًا من الادعاءات ضد صحيفة الوسط ذهبت فيها إلى أن الصحيفة نشرت موادً ملفقة وتقاريراً كاذبة حول أحداث فبراير ومارس[٧٩٧]. وفي شهر أبريل ٢٠١١، اتهم رئيس تحرير ومحررون آخرون باختلاق الأخبار. وادعت حكومة البحرين أن هذه الاتهامات أعلنت بعد اكتشاف وجود "أدلة دامغة على انتهاك قانون الصحافة بما في ذلك التزوير والكذب"[٧٩٨]. وادعت حكومة البحرين أيضًا أن المحررين عمدوا بسوء قصد إلى تحريض قراء الوسط، بالمخالفة للمادة ١٦٨ من قانون العقوبات البحريني والمرسوم الملكي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر. وقد أدانتهم المحكمة بارتكاب تلك التهم وأجبر رئيس التحرير على الاستقالة[٧٩٩].

١٦٠٨- وضمت حلقة برنامج الراصد، التي بُثت بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١١، أن صحيفة الوسط استهدفت عمدًا أمن واستقرار البحرين عن طريق نشر أخبار كاذبة. واتهمت الصحيفة بإعادة نشر أخبار مقتبسة من الصحف العربية القديمة ثم الادعاء زورا بأن تلك الأحداث وقعت في البحرين[٨٠٠].

١٦٠٩- وأقر علنا رئيس تحرير صحيفة الوسط، المشار إليها أعلاه، بأن مقالات الصحف الست التي وصمتها السلطات بأنها "كاذبة"، كانت مقالات مُضَلِّلة، لكنه ادعى أنه لم ينشر أي معلومات كاذبة وهو يعلم بكذبها، وادعى أيضًا أنه فتح تحقيقًا داخليًا في مصدر تلك المعلومات ردا

---

٧٩٥ يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=t2Gr6n35WRw تاريخ الزيارة: ١٤ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩٦ يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=AZPnXZmZikU تاريخ الزيارة: ١٤ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩٧ تدعي حكومة البحرين أن جمعية الوفاق نشرت مقالين في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تشير فيهما إلى أن معظم المتجنسين برابرة وجهلاء وسذج وأنهم من المتردية والنطيحة (في إشارة إلى فتنين من اللحوم المحرمة في الشريعة الإسلامية) وأنهم من أصول سنية وسلفية. كما أشارت حكومة البحرين إلى أن نشطاء المعارضة غالبا ما يشيرون إلى قوات الأمن الأجنبية بلفظ "المرتزقة"، وبأنهم وراء الهجوم على المحتجين. وتربط حكومة البحرين هذه العبارات المفعمة بالكراهية بالهجمات التي شُنت على الأجانب.

٧٩٨ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، البحرين: البحرين: ينبغي إسقاط التهم الموجهة لرئيس تحرير صحيفة يومية مستقلة (١١ أبريل ٢٠١١)، http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11-0 بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١١.

٧٩٩ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، البحرين: البحرين: ينبغي إسقاط التهم الموجهة لرئيس تحرير صحيفة يومية مستقلة (١١ أبريل ٢٠١١)، http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11-0 بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١١.

٨٠٠ راجع أيضا الوسط: أوقات حرجة لا ينبغي فيها نشر أخبار كاذبة، بحرين فيوز (٢٩ يونيو ٢٠١١)، http://www.bahrainviews.com/?p=26 تاريخ الزيارة ١٣ نوفمبر ٢٠١١.

على تلك الادعاءات، فتبين له أن المقالات الست أرسلت جميعًا في شكل رسائل بريد إلكتروني من عناوين مختلفة، إلا أن رسائل البريد الإلكتروني أرسلت من نفس رقم البروتوكول المعروف اختصارًا بـ(IP) ومقره في بلد مجاور. ويبدو أن رسائل البريد الإلكتروني أرسلت أيضًا لصحف أخرى في البحرين، ولكن كانت ثمة أخطاء صغيرة في عناوين البريد الإلكتروني، مما يعني أن صحيفة الوسط كانت الجهة الوحيدة التي استلمتها[٨٠١]. وادعى أيضًا في لقاء مع صحيفة فاينانشال تايمز أن الادعاءات الموجهة إلى صحيفة الوسط كانت جزءًا من "حملة مستمرة".

١٦١٠- وقدمت الهيئة ملفًا إلى اللجنة بشأن تغطية وسائل الإعلام العالمية لأحداث فبراير ومارس ٢٠١١ في البحرين. وذهبت الهيئة إلى وجود "تحريض مارسته بعض وسائل الإعلام الأجنبية ضد البحرين"[٨٠٢]. وذكرت الهيئة أيضًا أن وسائل الإعلام العالمية ارتكبت أخطاءً فادحة عند نشرها للأخبار عن أحداث فبراير ومارس ٢٠١١، وأنها كانت منحازة ضد الحكومة[٨٠٣]. كما قدمت وكالة أنباء البحرين ملفًا يحمل عنوان: "أمثلة واقعية من الأخطاء التي نشرتها أو بثتها وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث التي وقعت في البحرين[٨٠٤]."

ادعاءات إساءة معاملة الصحفيين الأجانب

١٦١١- تلقت اللجنة أيضًا ادعاءات تشير إلى إساءة معاملة الأجانب الذين يعملون في وسائل الإعلام الوطنية. ففي ٣ أبريل ٢٠١١، طُلب من مواطن عراقي يعمل بصحيفة الوسط حضور اجتماع مع مساعد نائب هيئة شئون الإعلام وذكر أنه ألقي القبض عليه عند وصوله للاجتماع واقتيد إلى أحد مراكز الشرطة حيث خضع للسؤال. وادعى أنه تعرض للضرب والتهديد أثناء سؤاله، وبعد ذلك جرى ترحيله هو وعائلته من البحرين في نفس الليلة. وادعى كذلك أنه تعرّض للمنع من دخول البلاد وجرى تعميم ذلك المنع على دول عربية أخرى، حيث مُنع من دخول الأردن وسلطنة عمان في وقت لاحق. وقدمت وزارة الداخلية إلى اللجنة مستندًا يشير إلى أن الصحفي العراقي يمثل خطرًا أمنيًا على البحرين.

---

٨٠١ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، البحرين: البحرين: ينبغي إسقاط التهم الموجهة لرئيس تحرير صحيفة يومية مستقلة (١١ أبريل ٢٠١١)، http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11-0 تاريخ الزيارة ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٨٠٢ عقد الاجتماع بتاريخ ١٩ أكتوبر بمقر هيئة شئون الإعلام بالبحرين. وكانت المواد المقدمة تشمل مستندات وأقراص مدمجة بنوعيها: (سي دي) و(دي في دي).

٨٠٣ تضمن الملف المقدم منها نصوصًا من صحيفة الدار الكويتية وقناة الجزيرة التلفزيونية وصحيفة السفير وإذاعة دويتش فيلا الألمانية، وقناة العالم التلفزيونية الإيرانية الناطقة باللغة العربية، وصحيفة القدس العربي، وقناة المنار اللبنانية، وإذاعة راديو سوا الأمريكية، ووكالة أنباء رويترز، وقناة الحرة التلفزيونية الأمريكية، وصحيفة الأخبار اللبنانية، وموقع السي إن إن على الإنترنت، وموقع بي بي سي.

٨٠٤ عقد الاجتماع بتاريخ ١٩ أكتوبر بمقر وكالة أنباء البحرين. تضمنت المادة المقدمة مستندات وأقراص (سي دي) و(دي في دي). وحوى الملف نصوصًا من وكالة رويترز للأنباء وصحيفة القدس العربي وهيئة الإذاعة البريطانية وموقع إيلاف وصحف الجريدة والدار والرأي والقبس الكويتية وصحيفة الأخبار اللبنانية وصحيفة الشروق المصرية وراديو مونت كارلو والسي إن إن وموقع الجزيرة دوت نت وقناة الحرة التلفزيونية وإذاعة دويتش.

١٦١٢- وقد نددت نقابة الصحافة البحرينية بعمليات إلقاء القبض على الصحفيين وتوقيفهم نتيجة لأحداث فبراير ومارس التي وقعت في البحرين[٨٠٥]. وذهبت النقابة إلى أن عمليات القبض تشكل جزءًا من الحملة المنظمة التي قادتها حكومة البحرين ضد الصحفيين والمصورين والمدونين وغيرهم من الإعلاميين البحرينيين، وتبلورت تلك الحملة في شكل الفصل من العمل والرقابة على ما ينشر والاعتقالات وإساءة المعاملة[٨٠٦]. ومع ذلك، ألقى رئيس جمعية الصحفيين البحرينية بيانًا أكد فيه عدم ورود أي شكوى من أي صحفي[٨٠٧].

الادعاءات العامة بشأن الرقابة وحرية وسائل الإعلام في البحرين

١٦١٣- تلقت اللجنة أخيرًا عددًا من الشكاوى من الصحفيين بشأن مستوى حرية الصحافة في البحرين. حيث ادعى هؤلاء الصحفيون خضوع وسائل الإعلام في البحرين لرقابة صارمة من حكومة البحرين وأنها لا تمثل وجهات نظر الغالبية العظمى من البحرينيين أو تطلعاتهم. فقد ادعوا أن التعبير عن وجهة نظر أو نشر معلومات واقعية تختلف أو تتناقض مع موقف حكومة البحرين يمكن أن يؤدي أحيانا إلى فصل الصحفي أو وقفه عن العمل في أي مؤسسة إعلامية. وأشار الصحفيون إلى أنه خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١، تمت ممارسة رقابة صارمة على المنابر الإعلامية[٨٠٨].

١٦١٤- كما ادعى العديد من الصحفيين أنه بالإضافة إلى الرقابة الذاتية، كان المحررون يقومون بتحرير مقالاتهم وتقاريرهم لكي تبدوا معبرة عن موقف حكومة البحرين. كما قيل أن هناك سياسة غير معلنة تتحكم فيما يمكن وما لا يمكن أن يكتبه الصحفيون في صحفهم. حيث قال الصحفيون إنهم كثيرًا ما كانوا يتلقون تعليمات مباشرة من المحررين حول كيفية كتابة الأخبار عن المحتجين ورموز المعارضة خلال الأحداث التي وقعت في البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١. فقد أبلغ أحد رسامي الكاريكاتير البارزين اللجنة أن رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية العربية الرائدة في البحرين منع نشر رسم كاريكاتيري يصّور رجلاً يحمل العلم البحريني. وذكر بعض الصحفيين أن الرقابة خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ كانت صارمة للغاية بحيث اضطر العديد من الصحفيين لتشويه صورة طائفتهم الدينية وزعمائهم الدينيين من أجل الحفاظ على وظائفهم.

---

٨٠٥ تتخذ رابطة الصحافة البحرينية من لندن مقرا لها.

٨٠٦ جعفر العلوي ممتحناً: لديّ حلم.. للتوضيح فقط!، مرآة البحرين (نشر بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١١)، http://bahrainmirror.no-ip.org/article.php?id=2248&cid=73 تاريخ الزيارة ١٢ نوفمبر ٢٠١١.

٨٠٧ التضييق على الصحفيين الأجانب في البحرين (*Limited access for foreign journalists in Bahrain*)، منظمة دعم وسائل الإعلام العالمية (نشر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١)، http://www.i-m-s.dk/article/limited-access-foreign-journalists-bahrain، تاريخ الزيارة ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

٨٠٨ قدم هذا الادعاءات صحفيون من جريدة الوسط ومن وسائل الإعلام الحكومية أيضًا.

ثانيا: القانون واجب التطبيق

القانون الدولي

١٦١٥- تنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) على أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير" وأن هذا الحق يشمل "حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين."[٨٠٩]

١٦١٦- وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من العهد المذكور على أن "تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف." .

١٦١٧- أما الفقرة الثالثة من المادة ذاتها، فتنص على جواز فرض قيود على ممارسة حرية التعبير، بشرط النص عليها قانونًا، ويجب أن تكون ضرورية "لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم" أو ترمي إلى "حماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة"[٨١٠] وفضلاً عن ذلك، يجب أن تخضع القيود المفروضة على حرية التعبير لاختبارات صارمة للتيقن من ضرورتها وتناسبها.

١٦١٨- وقد شددت لجنة حقوق الإنسان على أنه لأغراض الفقرة الثالثة،

"يجب أن تصاغ القاعدة التي ستعتبر بمثابة "قانون" بدقة كافية لكي يتسنى للفرد ضبط سلوكه وفقاً لها ويجب إتاحتها لعامة الجمهور. ولا يجوز أن يمنح القانون الأشخاص المسؤولين عن تنفيذه سلطة تقديرية مطلقة في تقييد حرية التعبير. ويجب أن ينص القانون على توجيهات كافية للمكلفين بتنفيذه لتمكينهم من التحقق على النحو المناسب من أنواع التعبير التي تخضع للتقييد وتلك التي لا تخضع لهذا التقييد. [٨١١] "

١٦١٩- وقد لاحظت اللجنة أيضًا أن "التدابير التقييدية يجب أن تتمشى مع مبدأ التناسب، ويجب أن تكون مناسبة لتحقيق وظيفتها الحمائية، ويجب أن تكون أقل الوسائل تدخلاً مقارنة بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة، ويجب أن تكون متناسبة مع المصلحة التي ستحميها.[٨١٢]" وهكذا، "وعندما تحتج دولة طرف بأساس مشروع لفرض قيود على حرية التعبير، فإن عليها أن تثبت بطريقة محددة وخاصة بكل حالة على حدة الطبيعة المحددة للتهديد،

---

٨٠٩ انظر أيضا المادة ٣٢ من الميثاق العربي، التي تضمن الحق في الحصول على المعلومات وحرية الرأي والتعبير.

٨١٠ كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من الميثاق العربي على أن هذه الحقوق والحريات يجب أن تمارس... "في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة."

٨١١ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤، CCPR/C/GC/34، المؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠١١، الفقرة ٢٥ من المادة (١٩).

٨١٢ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤، CCPR/C/GC/34، المؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠١١، الفقرة ٣٤ من المادة (١٩).

وضرورة الإجراء المعين المتخذ ومدى تناسبه، ولا سيما بإقامة صلة مباشرة وواضحة بين التعبير والتهديد.[٨١٣] "

القانون الوطني

١٦٢٠- يؤكد دستور البحرين على الحق في حرية التعبير؛ حيث ينص في مادته رقم ٢٣ على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية."

١٦٢١- وتنص المادة ٢٤ منه على ما يلي:

"مع مراعاة حكم المادة السابقة تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون."

١٦٢٢- وتتضمن المادة ١٦٥ من قانون العقوبات البحريني العقوبة بالحبس، حيث تنص على أنه: "يعاقب بالحبس من حرض بإحدى طرق العلانية على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به."

١٦٢٣- أما المادة ١٦٨ منه فتنص على ما يلي:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين و بالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويعاقب بهذه العقوبة من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررًا أو مطبوعًا يتضمن شيئًا مما نص عليه في الفقرة السابقة بدون سبب مشروع، و من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة و لو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر ".

١٦٢٤- وتنص المادة ١٦٩ من القانون ذاته على:

٨١٣ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤، CCPR/C/GC/34، المؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠١١، الفقرة ٣٤ من المادة (١٩). للاطلاع على مزيد من تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، راجع المبحث الخامس من الفصل السادس المتعلق بالتوقيف والملاحقة القضائية ذا الصلة بحرية التعبير عن الرأي والتنظيم والتجمع.

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كان من شأنها اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة.

فإذا ترتب على هذا النشر اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة كانت العقوبة الحبس ".

١٦٢٥- أما المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر فتنص على ما يلي:

"لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في هذا القانون، وذلك كله دون المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.[٨١٤]"

١٦٢٦- وتنص المادة ٣٧ منه على ما يلي:

"يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون، وأن يراعى في كل أعماله مقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطنين أو يمس حرياتهم."

١٦٢٧- وتنص المادة ٣٨ من ذات القانون على ما يلي:

"يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التي تنطوي على ازدراء الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويج التمييز أو الاحتقار لرأي طائفة من طوائف المجتمع."

١٦٢٨- وتنص المادة ٤٢ على ما يلي:

"يحظر على الصحيفة نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه وآدابه العامة أو مع رسالة الصحافة وأهدافها، ويجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والإعلانية."

٨١٤ تم الاعتماد في النسخة الإنجليزية للتقرير على النسخة الموجودة على الموقع الاليكتروني لهيئة الفتوى والتشريع.

ثالثا: النتائج التي خلصت إليها اللجنة

١٦٢٩- شاهدت اللجنة مجموعة من المواد التي عرضت على التلفزيون الوطني أو التي أذيعت عبر أثير الإذاعة الوطنية أو التي نشرتها وسائل الإعلام الوطنية المطبوعة. وتضمن كثيرٌ من هذه المواد لغة مهينة وتغطية تحريضية للأحداث، وقد يكون بعضها قد انطوى على التشهير. غير أن اللجنة لم تجد في التغطية الإعلامية أي دليل يشير إلى وجود خطاب مفعم بالكراهية أو تحريض على العنف.

١٦٣٠- وتبين للجنة، استنادا إلى الأدلة التي قدمتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، أن تلفزيوني "البحرين" و"وصال" قد أساءا استخدام هذين المنبرين الإعلاميين، وشاركا في سلوك ربما يكون قد انطوى على التشهير. فقد ضمت الملفات التي قدمتها جمعية الوفاق مجموعة مختارة من التغطيات الإعلامية، شملت لغة مهينة وتحريضية وتشهير. ومع ذلك، فالمواد التي قدمتها الوفاق لم تتضمن أدلة كافية تسوّغ الانتهاء إلى نشر أو إذاعة مواد تنطوي على التحريض على العنف أو تناوئ جمعية الوفاق أو غيرها من جماعات المعارضة السياسية.

١٦٣١- هذا ولم يُقدم إلى اللجنة أي دليل يؤيد ما ذهبت إليه وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة من أن صحيفة الوسط تورطت في التحريض على العنف. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للجنة أن تخلص إلى أن هناك أي سوء قصد في نشر الوسط لأخبار كاذبة ومضللة، كما هو مبين في موضع سابق من هذا الفصل.

١٦٣٢- وتبين للجنة كذلك تَعرّض صحيفة الوسط للهجوم. حيث تلقت اللجنة أدلة في شكل صور فوتوغرافية ومستندات من رئيس تحرير الصحيفة تشير إلى ارتكاب عمل من أعمال التخريب ضد مقر الصحيفة. ولكن ليس بين يدي اللجنة أي دليل يقطع بأن هذا العمل كان نتيجة أي تحريض على العنف من حكومة البحرين أو أي شخص آخر.

١٦٣٣- وتبين للجنة أيضًا أن حكومة البحرين مارست الرقابة على وسائل الإعلام المحلية وأن هذه الرقابة تزايدت ردًا على أحداث فبراير ومارس ٢٠١١. ولم تتلق اللجنة أي دليل يشير إلى أن وسائل الإعلام تلقت تعليمات أو توجيهات من حكومة البحرين سواءً أثناء أو بعد هذه الأحداث. ولكن تلقت اللجنة عدة شكاوى من صحفيين يدعون فيها أنهم اضطروا لتصوير الأحداث بطريقة معينة من أجل الحفاظ على وظائفهم. وترى اللجنة أن هذه الادعاءات صحيحة.

١٦٣٤- اتُهم عددٌ كبير من الصحفيين بالمشاركة في تجمعات غير مرخص بها عندما كانوا يغطون الأحداث. وخلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١، حاولت السلطات تقييد حرية التعبير والرأي

لدى الصحفيين والمصورين والمدونين وغيرهم من الإعلاميين البحرينيين. وقد أدت هذه الحملة إلى الفصل من العمل، وفرض الرقابة على المقالات، والقيام بعمليات قبض وتوقيف للصحفيين بل وإلى إساءة معاملة في بعض الحالات أثناء التوقيف[٨١٥]. وقد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج من خلال هذا العدد من عمليات القبض على الصحفيين والإفادات التي قدمها هؤلاء الصحفيون منفردين إلى اللجنة.

١٦٣٥- وتبين للجنة أنه كان هناك اتجاه في وسائل الإعلام البحرينية يقوم على تلويث سمعة المحتجين، سواء أثناء أحداث فبراير ومارس ٢٠١١ وبعدها. ويستند هذا الاستنتاج إلى مراجعة جزء من المواد التي أذاعتها وسائل الإعلام، ولا سيما البرامج الإخبارية والصحف. فعلى سبيل المثال، نشر البرنامج التلفزيون البحريني المسمى الراصد صورًا وأسماءً للمتظاهرين، وتحدث عنهم بطريقة مهينة. وعلاوة على ذلك، استخدمت قناة العربية الدولية لغة تنطوي على إهانة منتقدي النظام والتشهير بهم أثناء الإشارة إليهم.

١٦٣٦- وتدرك اللجنة أثر وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر في عالمنا التكنولوجي المعاصر. وقد كان أثر هذا النوع من وسائل الإعلام الرئيسية على الأحداث الاجتماعية والسياسية واضحًا في الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشهدتها كذلك المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة. ونظرًا لتأثيرها الكبير على مجريات الأحداث، فقد يكون للمبالغة والتضليل الذين تمارسهما تلك الوسائل، أثر فعلي على ردود أفعال الناس على تلك الأحداث خلال الساعات أو الأيام اللاحقة، وقد يصل هذا الأثر إلى درجة التحريض. وقد درست اللجنة أيضًا بعض "التغريدات" المنشورة على موقع تويتر والتي أثرت –كما يبدو– على مجريات الأحداث في البحرين نظرا لإعادة نشرها على نطاق واسع. ووقفت اللجنة على العديد من أمثلة المبالغة والتضليل، التي نشرت من خلال تلك الوسائل واتسم بعضها بدرجة عالية من التحريض.

١٦٣٧- هاجمت مجموعة "Harghum" على موقع تويتر المحتجين المناوئين للحكومة، ونشرت أماكن وجودهم وبياناتهم الشخصية. كما تورطت هذه المجموعة في مضايقة بعض الأفراد وتهديدهم وسبهم وقذفهم، بل وصل في بعض الحالات إلى تهديدهم بأعمال توشك أن تقع بهم. وترى اللجنة أن هذه المضايقات تعتبر انتهاكًا لحق الإنسان في الحفاظ على خصوصيته، في حين ترتقي إلى مستوى الخطاب المفعم بالكراهية والتحريض على العنف.

---

٨١٥ جعفر العلوي ممتحناً: لديّ حلم.. للتوضيح فقط!، مرآة البحرين (نشر بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١١)، http://bahrainmirror.no-ip.org/article.php?id=2248&cid=73 بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١١.

١٦٣٨- كما تعرض للمضايقة والتشهير عددُ من الصحفيين الموالين والمعارضين للحكومة من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية، فقد تبين للجنة أن تعميم الاتهامات المصاحبة لما يسمى "بقائمة العار"، التي استهدفت الصحفيين الموالين للحكومة ونُشرت على شبكة الإنترنت، على وجه الخصوص، يمكن اعتباره عملاً من أعمال التشهير. ومع ذلك، لم يُقدم للجنة أي دليل يشير إلى أن "قائمة العار" تضمنت لغة تُحرّض على العنف أو لغة يمكن أن تُربط، تحديدًا، بأي هجمات شُنّت على الصحفيين الذين وردت أسماؤهم في القائمة.

١٦٣٩- وتستخدم حكومة البحرين برامج "جدران الحماية" لحظر بعض مواقع التواصل الإجتماعي وغيرها من مواقع الإنترنت. ومع ذلك، لم تحظر حكومة البحرين، بشكل دائم، موقع تويتر الذي تستخدمه مجموعة "Hargum"، على الرغم من أنه ينتج مواد ينص القانون الدولي على وجوب حظرها، فضلاً عن حظرها بموجب القانون البحريني[٨١٦].

١٦٤٠- ومن الجلي أن وسائل الإعلام البحرينية كانت منحازة إلى حكومة البحرين. فستة من الصحف اليومية السبعة تعد صحفًا موالية للحكومة كما تسيطر الدولة على خدمة البث الإعلامي. فاستمرار التقاعس في إعطاء جماعات المعارضة مجالاً كافيًا في وسائل الإعلام الوطنية ينّذر بمزيد من مخاطر الانقسام السياسي والعرقي في البحرين. وعدم السماح باستخدام وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد يخلق شيئًا من الإحباط داخل جماعات المعارضة ويسفر عن لجوء هذه الجماعات إلى وسائل الإعلام الأخرى مثل وسائل الإعلام الاجتماعية. وقد يكون لهذا الأمر أثر مزعزع للاستقرار؛ حيث إن وسائل الإعلام الاجتماعية تفتقر إلى كل من الدقة والمساءلة، حتى في الحالات القصوى حينما تنشر خطابًا مفعمًا بالكراهية أو تحريضًا على العنف.

رابعا: التوصيات

١٦٤١- توصي اللجنة حكومة البحرين بأن تتبنى نهجًا أكثر مرونة في ممارستها للرقابة وأن تسمح للمعارضة بمجال أوسع في البث التلفزيوني والإذاعي ووسائل الإعلام المطبوعة.

٨١٦ المادة ٢٠ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.